جهود تمام حسّان النحوية: قراءة أصيلة للتراث أم اتّباع للمناهج الغربية؟

عبد الحليم معزوز

قسم اللغة والأدب العربي

معهد الآداب واللغات – المركز الجامعي لميلة

ملخص

أهم ما عُرف عن تمام حسّان اطلاعه الكبير على التراث اللغوي العربي؛حيث كرّس كل جهوده اللسانية في نقل هذا التراث وتقديمه للقارئ العربي في صورة بسيطة مفهومة.وقد ساعده في ذلك اغترافه وتشربه من المناهج اللسانية الغربية الحديثة التي اطلع على مصادرها وتتلمذ على يد أحد روادها، وهو فيرث Firth رائد المدرسة السياقية الإنجليزية. ولا غرو أن الثقافة المزدوجة التي تشبع بها تمام حسّان وإسهاماته الكبيرة في خدمة اللغة العربية، جعلتنا ننظر في بعض ما قدمه للدرس اللساني العربي الحديث، وبخاصة جهوده النحوية وتحليله لمعرفة مدى مطابقتها للدرس اللساني العربي، أم أنها لا تعدو أن تكون مجرد تقليد للدراسات اللسانية الغربية.

الكلمات المفاتيح: تراث عربي، مناهج لسانية، نحو عربي، أصالة الدراسة.

Les contributions de Temmam HASSAN à la grammaire: interprétation originale de l'héritage linguistique arabe ou allégeance aux approches occidentales ?

Résumé

Temmam Hassan était connu pour sa connaissance approfondie de l'héritage linguistique arabe, il a consacré tous ses efforts en linguistiques à transmettre cet héritage au lecteur arabe d'une façon simplifiée et compréhensible. Sa maitrise des nouvelles méthodes de recherche scientifique l'a aidé d'autant plus qu'il était le disciple de Firth un des pionniers du contextualisme. La double culture de Tammam Hassan avait joué un rôle important et ses nombreuses contributions au service de la langue arabe nous ont incité à examiner ses écrits de linguistique arabe moderne et de grammaire afin de savoir s'il s'agit d'études originales ou juste de traductions d' études linguistiques occidentales.

Mots clés : Héritage linguistique arabe, méthode linguistique, grammaire arabe, originalité de l'approche.

Title: Are Temmam HASSAN's works on grammar heritage- based on adherence to the Western approaches?

Abstract

Temmam HASSAN was known with his knowledge of the Arab linguistic heritage, his efforts focused on transmitting this legacy to the Arabic reader based on recent scientific research methods. Temmam HASSAN was among the researchers who benefited from scientific scholarships organized by Egypt, which enabled him to be in contact with one of the leading figures of Western schools in modern linguistics "Firth". Considering the double scientific culture of this scholar, this article proposes to address some linguistic issues in the Arabic language, specifically regarding the Arabic grammar. We attempt to analyze some of his contributions in order to analyze to what extent they are original studies or are just the translation of Western translation studies.

Keywords: Arab linguistic heritage, linguistics methods, Arabic grammar, originality of the approach.

مـقدمــة:

لا يختلف اثنان حول فضل الدكتور تمام حسّان على الدرس اللساني الحديث، فجهوده تعد بحق إضافة نوعية في حقل الدراسات اللغوية العربية، وقراءة فريدة ومتميزة للغة العربية اتّسمت بإعادة التنظيم وفق المناهج اللغوية الحديثة التي تلقى أسسها وروافدها المعرفية في الجامعة الإنجليزية على يد فيرث Firth رائد المدرسة السياقية.

ومن هنا جاء البحث لينظر فيما قدمه هذا اللغوي من آراء لغوية، مركزا في ذلك على آرائه النحوية من أجل الكشف عن الآراء الأصيلة أو تلك التي استمدها مباشرة من أستاذه، ومحاولة استقصاء تلك الأفكار. فهو يعتبر نفسه "صاحب أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر"[1]، وهذه الحقيقة يقرّ بها أيضا الدارسون للّغة العربية، فقد أكدوا أن نظراته في اللغة ليست من النوع الهادئ العابر التي تعلن على الملئ فيمر مرور الكرام، ويقف عند هذا الحد وكفى، بل كانت تبعث في العقل اللغوي فضل تأمل، وإعمال نظر، وفضولا علميا للتعمق فيها ومحاولة الخوض فيها بالدراسة.

ومن المؤلفات الغزيرة التي جادت بها قريحة الباحث ارتأيت أن أركز على ما قدمه في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، مستعينا عند الحاجة بآراء أخرى وردت في بعض كتبه الأخرى، وذلك يعود لعدة أسباب، نذكر أهمها فيما يأتي:

– المساحة المخصصة للبحث لا تسمح بعرض كل الآراء النحوية للدكتور تمام حسّان في كل أعماله، فمن أجل توخي الدقة في الدراسة، ارتأى البحث التركيز على كتاب واحد.

– اختيار الكتاب نابع من قناعتي بأنه من الكتب الأكثر تأثيرا على الدارسين العرب وتناولا بالدراسة والتحليل، مع أن دراسته جاءت متأخرة حسب رأي مؤلفه، فَ "لو أن جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدا جديدا في فهم العربية الفصحى– مبناها ومعناها– وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال. وظل القراء أعواما طوالا لا يجيبون هذه الدعوة حتى رأيناهم فجأة يتناولون الكتاب بالنقد مدحا وقدحا فكنت سعيدا بالأمرين على السواء"[2].

– كون أغلب آرائه النحوية التي مثّلت تجديدا في حقل الدراسات اللسانية العربية قد تضمنها هذا الكتاب.

1- أوليات تمامية:

قبل التوسع في مختلف الآراء النحوية التي ضمّها كتاب "اللغة العربية" لا بأس أن نستعرض بعض القضايا اللسانية التي كان له فضل السبق في تقديمها إلى القارئ العربي، فقد كان أول من:

– استنبط موازين التنغيم وقواعد النبر في كتابه "مناهج البحث في اللغة"[3].

– ارتضى التقسيم السباعي للكلم، وفسّره وعلّله من حيث اللفظ والمعنى[4].

– درس المعجم باعتباره نظاما لغويا متكاملا تربطه علاقات محددة وليس مجموعة مفردات أو كلمات، كما كان متفقا عليه عالميا، فهو أول من نبّه إلى فكرة النظام اللغوي للمعجم.

– أشار إلى مبدأين هامين في وظائف أقسام الكلام هما: النقل، وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، وفسّر من خلالهما بعض ظواهر الاستعمال التي كانت مستعصية على التفسير المقنع.

– أول عالم عربي يخالف البصريين والكوفيين في دراسة الاشتقاق حين اقترح "فاء الكلمة وعينها ولامها" كأصل الاشتقاق، في حين أن أصل

الاشتقاق عند البصريين هو "المصدر"، وعند الكوفيين هو "الفعل الماضي".

– أنشأ للنحو العربي نظاما متماسكا قوامه القرائن اللفظية والمعنوية، بعد أن كان النحو في فهم الدارسين تحليلا إعرابيا فقط.

– قال بفكرة تضافر القرائن مبطلا بذلك فكرة العامل النحوي.

– أبرز فكرة الترخيص في القرينة عند أمن اللبس، وربطها بشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره.

– فرق بين الزمن الصرفي البسيط والزمن النحوي المعتمد على السياق، وذكر للنحو ستة عشر زمنا، كما أنشأ مفهوم "الجهة" وجعلها عونا على تعدد الزمن النحوي.

– قام بمحاولات متفرقة لتشقيق المعنى، وتحليل كل شق منه على حدة.

2- التعريف بكتاب اللغة العربية:

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة 1973م عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، ثم تكررت طبعاته بعد ذلك في مصر والمغرب.

ضمّن تمام حسّان هذا الكتاب خلاصة الأفكار التي كانت في ذهنه منذ وقت طويل عن المنهج الوصفي البنوي في دراسة اللغة، ومحاولة تطبيقه على اللغة العربية؛ فهذا البحث–بتعبير صاحبه– نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة، فقد ظهر بعد كتاب (مناهج البحث في اللغة) سنة1955 الذي كان "مقدمة للقارئ العربي فيما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي، حيث قدم في هذا المنهج عرضا مفصلا عن اللغة العربية آخذا أمثلة ووسائل إيضاحه من الفصحى أحيانا، ومن العاميات ولغات أجنبية أحيانا أخرى، فهذا الكتاب لم يعد خالصا للفصحى بقدر ما كان عرضا للمنهج الوصفي، وفي هذه النقطة يلتقي الكتابان.

وهكذا تعددت روافد هذا المؤلّف وطال الأمد على إعداده حتى قدر له آخر الأمر أن يدون ويعد للطبع في الوقت الذي كان صاحبه معارا لقسم اللغة العربية بجامعة الخرطوم[5].

ويقوم كتاب "اللغة العربية" على دعامتين أساسيتين هما:

– الدراسات اللغوية العربية كما تتمثل في كتب النحو والصرف والبلاغة.

– النظر إلى هذه الدراسات من خلال قضية المعنى كما تتمثل أساسا في نظرية السياق عند فيرث.

يُعد هذا الكتاب الوحيد الذي حاول تطبيق معطيات المنهج الوصفي على اللغة العربية ، فهو بلا شك "يقف وحيدا في مجال تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية، – وأعني بالنظرية اللغوية هنا– الإطار العام والتحليلي للبنوية الوصفية التي سيطرت على الفكر اللغوي إلى ما قبل ظهور نظرية تشومسكي في رأي بعض المؤرخين، كما أعني بها أيضا بصورة خاصة، نظرية فيرث اللغوية– أو بعبارة أخرى– أن النظرية التي طبقها د.تمام حسان في دراسته للغة هي نظرية فيرث، وهي نظرية، كما أشرت من قبل، تأثر بها ثلاثة من دعاة الوصفية هم: د.تمام حسان ود.كمال بشر ود.محمود السعران"[6].

احتوى الكتاب على أهم نظريات تمام حسّان في اللغة، كنظرية القرائن النحوية، التي صاغها كبديل عن نظرية العامل –التي بنى عليها سيبويه (في القرن 2هـ) النحو العربي وتابعه عليها الأوّلون والآخرون– ومن ثمّ تحولت عبر أتباعه الذين تأثروا بأفكاره إلى ما أطلق عليها مدرسة تضافر القرائن، أو القرائن النحوية. وقد بنى تمّام حسّان بهذه النظرية

نظاما متماسكا للنحو قوامه القرائن المعنوية واللفظية بعد أن كان النحو في نظر الدارسين تحليلا إعرابيا فحسب، ولهذه النظرية الجديدة أهمية كبرى لا يمكن إدراكها إلا حين ملاحظة تطبيقاتها على فهم القرآن الكريم وتفسيره.

تتمثل أهمية الكتاب في كونه محاولة فريدة من نوعها لتطبيق المنهج الوصفي – كما عُرف في الغرب– على اللغة العربية، وكما لاحظ تمام حسّان نفسه، فإن أساتذة كلية دار العلوم في ذلك الحين قد شككوا " في قيمة الدراسات اللغوية ولا سيّما عند تطبيق منهجها وأفكارها على دراسة اللغة الفصحى"[7]. فقد كان رأيهم أن المنهج الوصفي – إن كان مقبولا من الوجهة النظرية– فما كان لهذا القبول أن يتعدى تطبيق هذا المنهج على اللهجات العامية، أما الفصحى فهيهات، فما ترك الأول للآخر شيئا حتى إن النحو قد نضج حتى احترق. ولذلك جاء كتابه هذا ليكون محاولة إصلاحية للنحو العربي، وإن كان شاملا لجميع أنظمة اللغة، وعلاقتها فيما بينها، وكذا مزاوجتها بين المبنى والمعنى، وبحثها عن الكشف عن المعنى النحوي.

و ينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول، رتبت ترتيبا منهجيا، بدأها بفصل نظري عام حول (اللغة والكلام)، وبعدها بدأ، كعادة اللسانيين، بمجال الصوت الذي جعله قسمين، فصل في الفوناتيك phonétique وثانٍ فيالفونولوجيا phonologie. وخصّص الفصل الرابع، وهو الأكبر في الكتاب، للصرف، إذ يقوم النظام الصرفي في كتاب (اللغة العربية) على ثلاثة أصول هي:

– المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى أقسام الكلام وبعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

– الصيغ الصرفية التي يتمثل بعضها في الصيغ المجردة ويتمثل بعضها في زوائد تلحق بالكلمات، كما تتمثل في دلالة بعض الأدوات.– مجموعة من العلاقات تتمثل في وجوه الارتباط بين المعنى وعدد من القيم الخلافية أو المقابلات، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني[8].

وتعرض في الفصل الخامس إلى النظام النحوي محاولا مزج هذا العلم بعلم المعاني ليصل إلى دراسة جديدة للفصحى، ويقوم هذا النظام عند تمّام حسّان على فكرة التعليق التي استقاها من نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، أو العلاقات السياقية "حيث تنشأ علاقات من التوافق والاختلاف أو التنافر، تحكمها شبكة من القرائن تتحول فيها المورفيمات إلى نظام من العلاقات تتجاور أفقيا من ناحية ورأسيا من ناحية أخرى. أما العلاقات السياقية فتقوم على قرائن معنوية وقرائن لفظية، وكل ذلك يتصل بالمبنى أو ما يسميه تمّام حسان المعنى المقالي، وهو يقابل السياق اللغوي Linguistic context عند فيرث[9].

أما الفصل السادس فقد كان مخصصا لظواهر لغوية سمّاها بالظواهر السياقية، كالإدغام، والإبدال، والإعلال وغيرها.

كما تطرق في الفصل السابع من الكتاب للمعجم، مشيرا فيه إلى أن المعجم تابع للغة ولا يشكّل الكلام، وهو وإن كان جزءا من اللغة، لا يمثل نظاما، "وإنما هو قائمة من الكلمات ذات المعاني المتباينة غير المتقابلة بالضرورة [10].

وكان الفصل الثامن والأخير خاصا بالدلالة، مؤكدا "أهمية هذا المستوى من الدراسة وأشار إلى مصطلح المقام ليجعله مقابلا لمصطلح الأنثروبولوجي الإنجليزي مالينوفسكي (context of situation) " [11].

يشير تمّام حسّان في كتابه إلى أن الدراسات اللغوية العربية القديمة اهتمت بجانب المبنى على حساب المعنى، وأن دراسة المعنى جاءت تابعة

لاهتمامهم بالنحو، موردا النقد الذي وجّهه عبد القاهر الجرجاني للنّحاة العرب في إهمالهم للمعنى، وقصور عنايتهم على فكرة مفادها أن الزيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى. فبما أن عبد القاهر يعتبر النّظم كلّه يكمن في توخي معاني النحو، فإن تمّام حسّان قد جعل كتابه هذا امتدادا لمشروع عبد القاهر الجرجاني.

إن اهتمام تمّام حسّان الأكبر من خلال هذا الكتاب كان منصبا حول المعنى، فهو في رأيه أن كل دراسة للغة "لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى"[12]. ومن ذلك فقد أقام نظريته على مفهوم المعنى، فبعد أن تطرق إليه –من خلال ما قدمه اللغويون العرب والغربيون– قسمه إلى ثلاثة معانٍ فرعية؛ معنى وظيفي، وآخر معجمي، وثالث اجتماعي.

وصفوة القول، فإن هذا الكتاب يعد مشروعا جديدا لقراءة التراث العربي من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، أو بعبارة أخرى " هو إعادة وصف وترتيب الأفكار اللغوية بوجه عام في ضوء أحد مناهج البحث اللغوي الحديث وهو المنهج الوصفي"[13].

3- آراء الدارسين حول الكتاب:

جاءت آراء الدارسين متباينة حول هذا الكتاب؛ فقد اعتبره كل من مصطفى غلفان وحلمي خليل من أهم ما أنتجه الفكر العربي الحديث في إطار الاتجاه الوصفي، مع أن الأول قد أعقبه بأنه على الرغم من ذلك "فصاحبها أولى اهتماما بالغا للجانب الصوتي وللمقام والسياق وأهميتهما في العملية اللغوية عامة والدلالة خاصة. على أن جانبا هاما من التحليل وهو المستوى التركيبي لم ينل ما يستحقه من عناية"[14].

أما حلمي خليل فقد لاحظ أن هذه المحاولة "ليست نموذجا جديدا يقف أمام النموذج البصري وإنما هي في الحقيقة دراسة نقدية مع إعادة ترتيب، ولكن شمولها وإعادة الترتيب وفق المنهج البنوي الوصفي يجعلها تنفرد بميزات خاصة عن الدراسات الوصفية الأخرى التي كانت تكتفي غالبا بالنقد دون محاولة إعادة الترتيب أو تكتفي بتناول جزئيات أو جوانب محددة من مستويات اللغة العربية، ولا تنظر هذه النظرة الشاملة التي نراها في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها"[15].

وأقر محمد أحمد نحلة أن تمام حسّان"استطاع في هذه الدراسة أن يطور منهجا جديدا من التراث النحوي والبلاغي القديم معتمدا على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث"[16]. كما لاحظت فاطمة الهاشمي بكوش أن "هدف الكتاب كان دراسة العربية ووصفها في كل مستوياتها من خلال إشكالية المبنى/ المعنى التي حكمت الدراسة اللغوية ابتداء من عبد القاهر"[17]، ولكنها أخذت عليه كونه – "كغيره من النتاج اللساني في هذه المرحلة – يعوزه الجهاز الاصطلاحي الثابت والمستقر، وتنقصه الدقة في نقل مصادره، فقد أهمل تمّام حسان ذكر المصادر التي استقى منها آراءه، العربية والغربية على السواء"[18]. ويقر عبد الوارث مبروك سعيد أن الكتاب قد "أعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية"[19].

ويضيف إلى ذلك سعد عبد العزيز مصلوح بأنه "يقف في الصدارة من بين المحاولات التي تسعى إلى إعادة تنظيم الدراسة اللغوية العربية؛ إذ هو جهد بصير يباين في جوهره جميع ما سبقه من جهود، ويجمعه بهذه الجهود أنه لا يزال مثلها واقعا في حيّز

نحو الجملة، بيد أنه مؤهّل- ولاسيما بنظريته في القرائن النحوية والتعليق- لأن يكون منطلقا رصينا موفقا لارتياد آفاق جديدة يكون فيها النحو قطب الطرق التحليلية في دراسة النص"[20].

كما تناولت هذا الكتاب -لأهميته البالغة- مقالات في عدد من المجلات العربية مثل:

- حوليات الجامعة التونسية، العدد السابع عشر، 1979م.
- حوليات الجامعة التونسية، العدد الخامس والعشرون، 1986م.
- مجلة عالم الكتب السعودية، العدد الثالث، سبتمبر 1986م.
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثاني والثلاثون، كانون الثاني 1989م.

4- النحو علم مضبوط :

يستدل تمّام حسّان على أن النحو من العلوم المضبوطة، باتسامه بسمات الضبط الأربعة (الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد)، ففي حين كان الشائع بين الدارسين مسألة عدم انطباق القاعدة على كثير من المسموع الصحيح قرآنًا أو شعرًا أو نثرًا؛ إذ يتجاوز المسموعُ القاعدة ويتمرّد عليها، فوُصِم النحاة بعدم استقراءِ كلِّ المسموع، ومن ثمّ وضع القواعد بناءً على ذلك، وقال بهذا بعض النحاة واللغويون المتأخرون، بيّن تمّام حسّان أن النحو كونه من العلوم المضبوطة فإنه يتسم بالاستقراء الناقص ذلك أن النحاة العرب القدامى بنوا النحو على المسموع، وهو من اللغة الأدبية، لا لغة الكلام والتخاطب، حسب منهج محدد ذي اختيارات زمانيّة ومكانيّة واجتماعيّة ، وما يكون لها أيضا من ضبط، وله مظهران:

أحدهما: ردُّ القواعد إلى ما تقوله العرب، وتوثيق القاعدة بالشواهد، وهذا يشبه (تحقيق الفرض في التجارب العلمية).

والثاني: ضوابط أنشؤوها ليتعرّفوا على الأبواب كذَوْقِ الحرف عند الخليل، وكضبط ابن السراج المبتدأ بصياغة السؤال والجواب، ممّا يُشبهُ ضبْطَ نتائج العمليات الحسابية.

كما يتّسم أيضا بالشمول: وعنصره الأول الحتميّة؛ وهي القياس عند النحاة الذي يعني أنّ نتائج النحو يتحتّم انطباقُها على غير المنقول، وهو الذي لم يتناوله الاستقراء وبهذا لا يبقَى من لغة العرب ما لا يخضع لقواعد النحو، ولا يطعن في هذا ما شذّ.

والعنصر الثاني: هو تجريد الثوابت، فقد جرّدوا: الأصل والفرع والقياس والعلّة والحُكْم والعُدول والرَّدّ وغيرها، وجرّدوا: عناصر الاستدلال من سماع واستصحاب وقياس وغيرها. وهذه الثوابت عون على الاطراد والشمول.

يتسم النحو أيضًا بالتماسك، وعنصراه عدم التناقض والتصنيف، فالنحو نظام محكم وبنية جامعة لا يستطاعُ نفيُ شيء منها ولا إضافة شيء إليها، وبهذا فلا يمكن أن يتّسم بالتناقض، وأما التصنيف فهو ظاهر في جميع التقسيمات النحوية الشاملة للكلم، وما نراه من تصنيفات في أبوابه النحوية بناءً على العلاقات الوفاقية الجامعة لكلّ صنف، وكذا الخلافية المفرّقة بين الأصناف المختلفة، وهذه العلاقات بنوعيها هي التي تحكم تماسكَ النحو باعتباره صناعة مضبوطة.

من سمات النحو الاقتصاد، وله مظهران: الاستغناء بالكلام عن الأصناف عن الكلام عن المفردات؛ فالأصناف هي الثابتة والمفردات هي المتغيرة وهذا اقتصاد، والمظهر الثاني: هو التقعيد،

وهو بدوره استغناء بالكلام في الحكم الشامل، وهو القاعدة، عن الكلام في أحكام المفردات كلٍّ منها على حده[21].

5- القضايا النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها:

أسّس الدكتور تمّام حسّان النظام النحوي في كتاب "اللغة العربية" على فكرة التعليق التي استقاها من عبد القاهر الجرجاني. وقد استهلّ تحليله لهذا النظام في العربية بالتذكير بما ينبني عليه الأخير وهي[22]:

1- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو معاني الأساليب.

2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة.

3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها.

4- ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية.

5- القيم الخلافية أو المقابلات بين أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده.

ومنها يستنتج أن الصلة بين المعنى النحوي والمبنى الصرفي والعلامة المنطوقة منها أو المكتوبة تتمثل فيما يأتي[23]:

- أن جميع ما نسميه المعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق.
- أن المباني المتعددة في السياق هي مفاهيم صرفية لا نحوية.
- أن العلامة المنطوقة أو المكتوبة ليست جزءا من نظام الصرف أو نظام النحو ولكنها جزء من الكلام.

ويوضح ذلك كما يلي[24]:

- **المعنى:** وهو وظيفة للمعنى.
- **المبنى:** وهو شكل مطلق.
- **العلامة:**التي هي نطق بعينه أو كتابة بعينها.

أما عن قضية الإعراب فيقرّر تمّام حسان أن الكشف عن الظواهر السياقية (أو التعليق حسب اصطلاح الجرجاني) هو الغاية منها، فهذه القرائن هي التي تعيننا على الإعراب الكامل التفاصيل.

وإن هذه القرائن تندرج تحت قرينة التعليق التي هي أمُّ القرائن النحوية جميعا على حد تعبيره، وأن هذه القرينة هي أصعبها من حيث إمكانية الكشف عنها وذلك لأسباب هي أنها:

- قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان.
- أن التأمل فيها يقود في الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنية التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتفكير النحوي وتخرجنا بذلك عن الالتزام بحدود المنهج.
- أن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي وما دام الناس يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحيانا فإن معنى ذلك أنه من الصعب عليهم أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية (قرينة التعليق) وهي أمُّ القرائن جميعا كما سبق الذكر.

جعل تمّام حسان من تضافر قرائن التعليق بديلا عن اعتبار العامل لتفسير العلاقات النحوية،أو "بعبارة أخرى باعتباره مناط «التعليق» وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي وألفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظيا أو معنويا ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل" [25] كما فعل الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وهنا يستعرض تناول بعض الدارسين لهذه القضية– أي العوامل– ومنهم ابن مضاء في رده على النحاة، فقد توصل إلى بيان فساد هذه الظواهر السياقية، إلا أنه لم يستطع– حسب الدكتور تمّام– أن "يأتي بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، كما أنه لم يستبدل العامل بمفهوم آخر غير اعتباره المتكلم هو العامل "فجعل اللغة بذلك أمرا فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها[26]. وكذلك إبراهيم مصطفى الذي اعتبر الحركات ذات معان محددة؛ فالضمة عَلَم الإسناد والكسرة عَلَم الإضافة والفتحة عَلَم الخفة، ولكن هذا الفهم اعتبره الدكتور تمّام قاصرا ومبهما من حيث إن العلامة الإعرابية ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح[27].

لكن أذكى المحاولات لتفسير العلاقات السياقية إلى الآن – كما يقر تمّام حسان– هي ما قام به عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح التعليق. وقد أورد الجرجاني دراسته هذه، والتي تضمنها كتابه(دلائل الإعجاز)، أربعة مصطلحات هي: النظم، البناء، الترتيب، التعليق[28]. ولكن أخطر شيء تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق لم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان «التعليق» وقد قصد به إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية[29].

أما موقفه من نظرية العامل فيصرح به في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية"، حيث يقول "الحقيقة أن لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية.فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة. فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دونما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه" [30].

وهنا يوافق مذهب الجرجاني، مع اختلاف في طريقة الشرح والمعالجة؛ فعبد القاهر يركز على المعاني النحوية. فعندما يشرح الجرجاني الكلمات فإنه "يأخذ بعضها بحجر بعض وأن "هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عُومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له فلا ترى كلاما وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"[31].

أما تمّام حسان فإنه يضيف –إلى جانب ذلك– أن التعليق النحوي يُتصدى له "بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما «العلاقات السياقية» أو ما يسميه الغربيون syntagmatic relations والثاني هو «القرائن اللفظية». فإذا علمنا أن العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب هي في الحقيقة "«قرائن معنوية» فقد علمنا أن العنوانين المذكورين جميعا يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية وهما مناط التعليق (...). فالتعليق إذا هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة:«الإعراب»"[32].

يتضح من هنا رأي تمّام حسّان في اعتبار تضافر القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، والذي يرى بأنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية اللفظية منها والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته، وتبعد عن التأويل والتعليل.

تُقسم قرائن التعليق إلى:

قرائن معنوية: تضم:

1- الإسناد؛ وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل أو نائبه.

2- التخصيص؛ وهي قرينة معنوية تتدرج تحتها قرائن أخص منها: التعدية (المفعول به)، الغائية (المفعول لأجله والمضارع بعد اللام)، المعية (المفعول معه والمضارع بعد الواو)، الظرفية (المفعول فيه)، التحديد والتوكيد (المفعول المطلق)، الملابسة (الحال)، التفسير (التمييز)، الإخراج (الاستثناء).

3- المخالفة: مثل المنصوبات التي يتغير المعنى برفعها.

4- النسبة: وهي معاني حروف الجر ومعها الإضافة.

5- التبعية: ويندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والتوكيد والعطف والإبدال[33].

قرائن لفظية: وتضم: العلامة الإعرابية، والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة. وقد فصّل تمام حسان في كتابه شرحها والتمثيل لها[34].

ومن ثم يعود ليؤكد أن تضافر هذه القرائن يغني عن فكرة العامل، وأن هذه القرائن كلها مسؤولة عند أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملتبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم. " فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على المعنى فإن العرب كانت تترخص أحيانا في هذه القرينة اللفظية الإضافية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه. ولقد وجدنا في مأثور التراث العربي الكثير من الشواهد والأمثلة على هذه الظاهرة"[35].

كان آخر عنصر تحدث عنه تمام حسان، من خلال تناوله للنظام النحوي، فقد كان حول الزمن والجهة، وقد وضع في آخر الكتاب جدولا موضحا لهذين المفهومين، وكان مما تحدث عنه في هذا الصدد هو التفريق بين الزمن النحوي والزمان، وأهم ما توصل إليه:

– الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف.

– زمان الاقتران يكون بين حدثين وهذا الزمان يستفاد من الظروف الزمانية المذكورة في أقسام الكلم (إذ، إذا، لما، أيان، متى) وهذا المعنى وظيفي كالزمن النحوي ولكن الفرق بينهما إفادة الاقتران وعدمه.

– زمان الأوقات هو المستفاد من الأسماء التي تنقل إلى معنى الظروف وتستعمل استعمالها فيكون ذلك من باب تعدد المعنى للمبنى الواحد.

أما أوضح ما يفرق بين الزمن والزمان أن "الزمان كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة كالثواني والدقائق (...) فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ المفردة ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط

الزمن النحوي إذ يعتبر الزمن النحوي جزءا من معنى الفعل"[36].

أما عند حديثه عن الجهة (Aspect) فقال إنها تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إما من حيث الزمن وإما من حيث الحدث، فهناك جهات في اللغة العربية لتقييد معنى الزمن وقد رأينا ذلك فيما سبق من تفريعات زمنية نحوية ورأينا أن المباني الدالة على الجهات الزمنية هي في جملتها أدوات ونواسخ (...) وهناك جهات أخرى لتخصيص معنى الحدث بخصوصه أو قد تكون لتقييد إسناد الحدث إليه فالجهات التي تفيد تخصيص معنى الحدث دون نظر إلى إسناده يتم التعبير عنها بواسطة عناصر صرفية في المبنى كالتضعيف لإفادة المبالغة في مثل كسّر وكالتكرار لإفادة معناه في زلزل[37].

من خلال ذلك يستخلص أن الجهات تقع في ثلاثة أنواع كما يلي:

- جهات في فهم معنى الزمن منها ظروف الزمان وبعض الأدوات والنواسخ.
- جهات في فهم الحدث ومنها المعاني المنسوبة إلى حروف الزيادة في الصيغ.
- جهات في فهم علاقة الإسناد ومنها ظروف المكان والمنصوبات وحروف الجر"[38].

خـاتمــة:

يتبين لنا من تعرضنا بالتحليل لما قدمه تمّام حسّان في النظام النحوي في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها)، أنه – كما قال حلمي خليل– كان متفقا مع طرح فيرث للتحليل النحوي "حيث إنه شبكة العلاقات السياقية المقالية أو اللفظية تبدأ من الفونيمات ثم المورفيمات وتنتهي إلى التركيب في وحدة أكبر، وهذه العلاقات اللفظية أو المعنوية تقوم على مبدأ توزيعي تنشأ عنه علاقات توافق أو اختلاف أو تناظر بين العناصر اللغوية المكونة للتركيب، وهي جزء من هذه العلاقات السياقية"[39]. ومبادرة تمّام حسان بمزج علم النحو بعلم المعاني محاولة أصيلة منه للوصول إلى دراسة جديدة للفصحى.

مع هذا فإننا نجده لم يخصص في دراسته هذه حيزا لدراسة الجملة، يتناول من خلاله كل ما يتصل بدراستها من منظور لساني حديث، وقد يكون ذلك راجعا إلى الأسس التي اعتمدها في دراسته للنظام اللغوي وهي في أغلبها أسس معنوية؛ كالمعاني النحوية العامة أو معاني الجمل، والمعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب النحوية، والعلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، والقيم الخلافية أو المقابلات، ولا يوجد إلا جانب شكلي واحد، وهو ما يقدمه الصرف وعلم وظائف الأصوات للنحو، كالقرائن الصوتية أو الصرفية.

ولعل هذا ما جعل محمد صلاح الشريف، صاحب أول دراسة نقدية لكتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) يلاحظ أن "تمام حسّان لا ينظر إلى النحو نظرة شكلية، وهذا يتماشى مع اتجاهه العام في كل الكتب، فهو خصم للشكل رأى عيب النحاة الأكبر ميلهم إليه وتركهم لما أتى به عبد القاهر الجرجاني في علم المعاني من دراسة للنحو وإضافة له"[40].

من هنا نرى أن تمام حسان قد استثمر بذكاء ثقافته المزدوجة المبنية على معرفة عميقة بالتراث اللغوي العربي، وتمكنه من المناهج الغربية الحديثة وبخاصة النظرية السياقية، فقدم نموذجا للعربية لم يسبقه إليه أحد، فكانت جهوده – رحمه الله– مما يستحق أن يُتلقى بغاية الاهتمام وفيض الدراسة.

الهوامش :

1- تمام حسان، إعادة وصف العربية ألسنيا، ضمن أعمال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص .145

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 1998م، ص 5.

3- يعتبر تمام حسان أن النبر يعتمد على المقطع، فيصل من ذلك إلى تقسيمه إلى قسمين: نبر القاعدة، ونبر الاستعمال، وأن نبر القاعدة ينقسم من حيث القوة والضعف إلى نبر أولي، ونبر ثانوي، ولكل من القسمين قواعد خاصة تنسجم مع وظيفته الإيقاعية في حدود الصيغة أو الكلمة. للاستزادة ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 170– 175، ومناهج البحث في اللغة، ص 194– 198.

4- تجدر الإشارة أن هناك محاولات أخرى لتقسيم الكلم وتحسين التقسيم الذي قدمه العرب القدامى، من ذلك محاولة إبراهيم أنيس الذي اقترح تقسيما رباعيا يضم: الاسم (ومنه الاسم العام والعلم والصفة)، الضمير(وفيه الضمير وألفاظ الإشارة والموصولات، والعدد)، الفعل، والقسم الرابع للأداة. وكذلك مهدي المخزومي الذي يقسم الكلم إلى: الفعل والاسم والكناية، والأداة.

5- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،ص 7– 9.

6- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م،ص 219.

7- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 7.

8- حلمي خليل، نفسه، ص 231.

9- نفسه، ص 135.

10- تمام حسان، نفسه، ص 10.

11- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للنشر، ط1، 2004م، ص 53.

12- تمام حسان، نفسه،ص 9.

13- عبد الرحمن حسن العارف،تمام حسان رائدا لغويا،عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2002م، ص 19.

14- مصطفى غلفان،اللسانيات العربية الحديثة،دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية،جامعة الحسن الثاني، عين الشق، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، ص 187.

15- حلمي خليل، نفسه، ص 240.

16- محمد أحمد نحلة،مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية ، بيروت، ط1، 1988م ص 81.

17- فاطمة الهاشمي بكوش، نفسه، ص 55.

18- نفسه، ص 55.

19-عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي،دار القلم، الكويت، ط1، 1985م، ص 176.

20- سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثاقفات، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004م، ص 204.

21- ينظر: تمام حسان،اللغة بين المعيارية والوصفية،عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص 57– 60.

22- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص .178

23- نفسه، ص .179

24- نفسه، ص .180

25- نفسه، ص 185.

26- نفسه، ص 185.

27- ينظر: نفسه، ص 185– 186.

28- ينظر: نفسه، ص 186.

29- ينظر: نفسه، ص 188.

30- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 57.

31-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمد رشيد رضا،دار المعرفة، بيروت، د ت، ص 70-71.

32 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

33- ينظر: نفسه، ص 191- 204.

34- ينظر: نفسه، ص 205- 231.

35- نفسه، ص 233.

36- نفسه، ص 240-242.

37- ينظر: نفسه، ص257- 258.

38- نفسه، ص 260.

39- حلمي خليل، الرجع السابق، ص 237.

40- محمد صلاح الشريف،النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص 214.

مصادر البحث:

1- تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

2- ، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 1998م.

3- ، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000 م.

4- ، مقالات في اللغة والأدب، ، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م.

5- ، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.

6- ، إعادة وصف العربية ألسنيا، ضمن أعمال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، 13-19 ديسمبر، 1978م.

7- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م.

8- خليل أحمد عمايرة، سلمان حسن العاني، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، مكتبة، ط1، 1987.

9- سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثاقفات، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004م.

10- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، د ت.

11- عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2002م.

12- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م.

13- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للنشر، ط1، 2004م.

14- محمد أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، جار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1988م.

15- محمد صلاح الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، ع 17، 1979م.

16- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة،دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4.